

Distr.: Limited
15 September 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

صندوق الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ١١ من جدول الأعمال

مشروع مقرر مقدم إلى المجلس التنفيذي

الخطة الاستراتيجية لليونيسيف: التقديرات المالية المستكملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بصيغتها الواردة

في الوثيقة E/ICEF/2016/AB/L.6 بوصفها إطاراً مرناً لدعم برامج اليونيسيف؛

٢ - يشير إلى أهمية الموارد العادية، التي لا تزال تشكل حجر الأساس للدعم

الذي تقدمه اليونيسيف إلى البلدان المستفيدة من البرامج، وخاصة البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، ولتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها؛

٣ - يشير أيضاً بقلق بالغ إلى تراجع المساهمات، على المدى الطويل، في الموارد

العادية وتزايد الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛

٤ - يوافق على إطار الموارد المتكامل للتقديرات المالية المقررة للفترة

٢٠١٦-٢٠١٩ ويوافق على إعداد بيانات نفقات البرامج التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي

بحد أقصى قدره ١,٤٧ بليون دولار من الموارد العادية في عام ٢٠١٧، رهناً بتوافر الموارد

واستمرار صحة هذه التقديرات المالية المقررة؛



- ٥ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم تحديثات سنوية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تمويل صناديقها الاحتياطية من أجل الالتزامات المتعلقة بالموظفين؛
- ٦ - يطلب أيضا إلى اليونيسيف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، بالتعاون مع الصناديق والبرامج المعنية الأخرى، ووفقا للمقرر ٩/٢٠١٣، جميع المعلومات المطلوبة عن استرداد التكاليف، وذلك في الوقت المناسب لإدراجها في المشاورات المعقودة بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في دورته السنوية لعام ٢٠١٧؛
- ٧ - يكرر تأكيد ضرورة تفادي استخدام الموارد العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى، ويؤكد مجددا أن المبدأ التوجيهي الذي يحكم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية ينبغي أن يستند إلى مقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣؛
- ٨ - يرحب بالحوار المستمر بين الدول الأعضاء واليونيسيف بشأن قضايا التمويل في إطار الحوار الهيكلي بشأن التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية، أو الموارد الأقل تقييدا/تخصيصا، ويحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير موارد عادية تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها، تكون أقل تخصيصا وتتماشى مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٩ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تعزيز الحوار الهيكلي بشأن التمويل مع الدول الأعضاء على مدار السنة، وفقا للمقرر ١٤/٢٠١٥؛
- ١٠ - يطلب أيضا إلى اليونيسيف، في سياق الحوار الهيكلي بشأن التمويل، مواصلة بحث الحوافز والآليات المناسبة لتشجيع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية على القيام بذلك من أجل تيسير التحول إلى مساهمات في الموارد أقل تقييدا تماشى مع الخطة الاستراتيجية، وعلى توسيع قاعدة المانحين واستقطاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم المقدم من مصادر متنوعة؛
- ١١ - يؤكد أهمية مشاركة اليونيسيف في آليات الأمم المتحدة للتمويل المجمع في سياق التعاون على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.